واقتناعاً منها بأن برنامج عمل فيينا وقرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ يوفران كلاهما أساساً لتوافق الآراء والتعاون في المستقبل في مجال حيوى الأهمية بالنسبة إلى جميع البلدان،

١ ـ **تلاحظ مع القلق** أن الموارد المالية المتاحة حالياً لصندوق الأمم المتحدة المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقصر تماماً عن تلبية احتياجات البلدان النامية وأمانيها لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهي الاحتياجات والأماني التي أقيم عليها الدليل بالفعل؛

٢ ـ **تؤكد** أهمية ضمان احترام برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، حسبما اعتمدته الجمعية العامة، وتنفيذه تنفيذاً كاملاً؛

٣ ـ **تناشد على وجه الاستعجال** جميع الحكومات، وخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو، أن تتبرع بمبالغ كبيرة للصندوق المؤقت حتى يتسنى بلوغ الهدف المتفق عليه والذي لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار، في أقرب موعد ممكن، وتعرب عن شكرها للحكومات التي تبرعت للصندوق المؤقت.

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٦٨/٣٥ ـ تقرير مجلس الأغذية العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، وكذلك إلى النتائج المتفق عليها التي خلصت إليها اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ بشأن بعض جوانب الأغذية والزراعة[٩٦]،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٣٤٨ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذي أنشأت به مجلس الأغذية العالمي ليعمل كجهاز تنسيق يولي اهتماماً عاماً متكاملاً ومستمراً للتنسيق والمتابعة الناجحين للسياسات المتعلقة بالإنتاج الغذائي، والتغذية، والأمن الغذائي، والاتجار بالأغذية، والمعونة الغذائية، بالإضافة إلى الأمور الأخرى المتصلة بذلك، التي تنتهجها جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل لاستئصال الجوع وسوء التغذية، الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الأغذية العالمي[٩٧]، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وإلى إعلان مكسيكو الصادر عن مجلس الأغذية العالمي[٩٨]، الذي اعتمدته الجمعية في قرارها ٩٠/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، وقرار الجمعية ١١٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تقرير المجلس عن أعمال دورته الوزارية الخامسة[٩٩] المعقودة في أوتاوا في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٨/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية السادسة[١٠٠]،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التقدم غير المرضي الذي أحرزه المجتمع الدولي نحو بلوغ الأهداف العامة للإعلان العالمي المتعلق باستئصال الجوع وسوء التغذية[١٠١]، الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي في سنة ١٩٧٤،

وإذ تلاحظ أن مستقبل الأغذية بالنسبة لكثير من البلدان النامية في الثمانينات، وخاصة في افريقيا، هو أكثر حرجاً مما كان عليه في الماضي،

وإذ تلاحظ أيضاً تزايد الاختلالات في الاقتصاد الغذائي العالمي،

وإذ تلاحظ مع القلق ما للواردات من المواد الغذائية من أثر قوي على موازين مدفوعات البلدان النامية المستوردة للأغذية ولاسيّما أقل البلدان نمواً،

---

(٩٦) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٤، (A/34/34)، الجزء الثاني، الفرع ثانياً، الفقرة ١٨.

(٩٧) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ١٩، (A/32/19)، الجزء الأول، الفقرة ١.

(٩٨) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٩، (A/33/19 وCorr.1) الجزء الأول، الفقرة ١.

(٩٩) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ١٩، (A/34/19).

(١٠٠) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٩، (A/35/19).

(١٠١) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥ ـ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.II.A.3)، الفصل الأول.

وإذ تؤكد من جديد الالتزام القوي للمجتمع الدولي بالتغلب على الجوع وسوء التغذية في كل مكان، وبضرورة اتخاذ تدابير دولية أوسع، في هذا الإطار، لتحسين إنتاج وتوزيع الأغذية، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من حالات عجز في الأغذية،

وإذ تؤكد الأهمية الحيوية لزيادة الفوائد التي تعود على البلدان النامية من التجارة الدولية في التعجيل بعملية التنمية فيها، والتي تتعرض الآن للخطر بسبب تزايد الضغوط الحمائية،

وإذ تحيط علماً بعقد اتفاقية المعونة الغذائية الجديدة الأكثر كفاية لعام ١٩٨٠، بحجم يكاد يكون ضعف حجم ما تحقق من قبل، وإن كان لا يزال للأسف دون الرقم المستهدف البالغ ١٠ ملايين من الأطنان[١٠٢]،

وإذ تنوّه مع الارتياح بالجهود المتزايدة التي تبذلها البلدان النامية والتزامها المتزايد من أجل التعجيل بتنمية قطاعي الأغذية والزراعة لديها، وخاصة عن طريق التخطيط الوطني المتكامل،

١ ـ **ترحّب** بالنتائج والتوصيات الصادرة عن مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية[١٠٣]، وتطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية المختصة إيلاء اهتمام جدي لتنفيذها؛

٢ ـ **تعرب عن تقديرها وشكرها** لحكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة، للتسهيلات الممتازة والضيافة الكريمة التي وفرتها لمجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية السادسة؛

٣ ـ **تحثّ** جميع البلدان النامية التي تعاني من حالات عجز في الأغذية، أن تقوم، وفقاً لبرامجها وأولوياتها الانمائية الوطنية، بتطبيق تدابير ترمي إلى زيادة إنتاجها الغذائي والزراعي الوطني بدرجة كبيرة؛

٤ ـ **تسلّم** بأن التغلب على الجوع وسوء التغذية هو مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي وأن التدابير الفورية يجب أن تركز على مشاكل الأغذية للبلدان النامية ذات الإنتاج الغذائي غير الكافي وتسلّم كذلك بأن حل مشكلة الأغذية يستلزم، في المقام الأول، تدابير متسمة بالتصميم تتخذها البلدان النامية وبأن هذه البلدان تحتاج، في هذا السياق، إلى زيادة الدعم من قِبَل المجتمع الدولي؛

٥ ـ **تطلب** إلى جميع البلدان، وخاصة البلدان التي تعاني من عجز خطير ومتزايد في وارداتها الغذائية، مواصلة تنفيذ سياساتها المتعلقة بإنتاج الأغذية وتكييف هذه السياسات كلما كان ذلك مناسباً، لتلائم ظروفها واحتياجاتها في إطار أهدافها وأولوياتها الانمائية الوطنية الشاملة؛

٦ ـ **تسلّم** بدور استراتيجيات القطاع الغذائي، التي انبثقت عن مجلس الأغذية العالمي، كوسيلة تلجأ إليها البلدان النامية المعنية للأخذ بنهج متكامل لزيادة إنتاج الأغذية وتحسين الاستهلاك واجتذاب الموارد الدولية الإضافية الضرورية؛

٧ ـ **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية لزيادة إنتاجها الغذائي والزراعي، بزيادة المساعدات التقنية والرأسمالية، وخاصة في مجال استراتيجيات قطاع الأغذية التي اعتمدتها بالفعل البلدان النامية المعنية، آخذاً في الحسبان في الوقت نفسه أن وجود استراتيجية لقطاع الأغذية لا ينبغي أن يكون شرطاً مسبقاً لمنح المساعدات الانمائية؛

٨ ـ **تحثّ** بقوة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغيرها من الجهات القادرة على توفير مساعدات انمائية على أن تزيد، زيادة كبيرة، المساعدة التي تقدمها بشروط تساهلية إلى القطاع الغذائي حتى يتيسر للبلدان النامية بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه لمعدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي وقدره أربعة في المائة، الذي يقدر عنصر المساعدة الخارجية اللازم له بمبلغ ٨٫٣ بليون دولار بالإضافة إلى ٦٫٥ بليون دولار بشروط تساهلية، بأسعار ١٩٧٥، كما هو موضح في برنامج العمل لاستئصال الجوع وسوء التغذية الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الأغذية العالمي؛

٩ ـ **تشيد** بالنداء الذي وجهه مجلس الأغذية العالمي إلى جميع البلدان والوكالات الدولية للقيام، على أساس حالات الطوارئ الخاصة، بتقديم مساعدات غذائية إضافية إلى البلدان الافريقية التي تعاني حالياً من حالات نقص خطير في الأغذية، وتشيد بالتدابير الفورية التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي المتمثلة في عقد اجتماع خاص للبلدان المانحة ومؤسسات التنمية والمعونة لاستعراض الحالة بغية زيادة مساعدات الطوارئ لتلك المنطقة؛

١٠ ـ **تطلب** إلى البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تقوم، اعترافاً بالتزامها بتحقيق عالم خال من الجوع، بدعم جهود البلدان النامية المعنية لبدء أو توسيع برامج استحقاق المساعدات الغذائية، في إطار خططها وسياساتها الوطنية، كلما كان ذلك مناسباً،

---

(١٠٢) انظر **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٩** (A/35/19)، الجزء الأول، الفقرة ٣٢. وللاطلاع على نص الاتفاقية، انظر TD/WHEAT.6/13.

(١٠٣) المرجع نفسه، الجزء الأول.

واستراتيجياتها الغذائية الوطنية، وتستطلع إلى نتائج المشاورات المنصوص عليها في الفقرتين ٣٠ و٣١ من تقرير مجلس الأغذية العالمي عن دورته الوزارية السادسة[١٠٣] ؛

١١ ـ **تعرب عن قلقها** لزيادة الممارسات التجارية الحمائية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للمجتمع الدولي بأسره، وخاصة لأنها تقلل من فرص التصدير أمام البلدان النامية وتؤثر على إمكانياتها الاقتصادية وتقلل من قدرتها على استيراد الأغذية التي تحتاج إليها، وتحثّ، لذلك، جميع البلدان على بذل قصاراها لمنع التوسع في السياسات الحمائية ؛

١٢ ـ **تطالب** بالتجديد الفوري لاتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٠ عند انتهاء أجل الاتفاقية الحالية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١، وتحث بقوة على بذل كل جهد لكسب متبرعين جدد وزيادة التزامات المتبرعين الحاليين في الوقت نفسه، حتى يمكن تجديد الاتفاقية بحلول منتصف سنة ١٩٨١ مع تأكيد قوي بأن تكون ١٠ ملايين من الأطنان هي الحد الأدنى المطلق لتدفق المساعدة حتى في أوقات ارتفاع الأسعار ونقص الأغذية ؛

١٣ ـ **ترحّب** بتأييد مجلس الأغذية العالمي في الفقرة ٣٤ من تقريره[١٠٣] لمبادرة لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية المتمثلة في اقتراحها بأن تقوم، في دورتها المقبلة، بدراسة اقتراح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن يجعل الاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ موضوع اتفاقية ملزمة قانوناً ؛

١٤ ـ **تشدد** على مسيس الحاجة إلى عقد اتفاق دولي جديد للقمح، كما جاء بالفقرتين ٣٧ و٣٨ من تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية السادسة[١٠٣] ؛

١٥ ـ **تطالب** بأن تقوم أمانة مجلس الأغذية العالمي، بالتعاون مع الوكالات المختصة، بمزيد من تقصي الطرق الممكنة لوضع ترتيب لعقد تبرعات طارئة في حالات الأزمات الغذائية، آخذة في الاعتبار، **في جملة أمور**، أعمال الفريق العامل المخصص الذي أنشأته لجنة الأمن الغذائي العالمي كما ورد في الفقرة ٤٠ من تقرير المجلس[١٠٣] ؛

١٦ ـ **ترحّب** بطلب مجلس الأغذية العالمي أن ينظر صندوق النقد الدولي، في إطار تسهيلاته المالية، في إمكانية توفير دعم إضافي لميزان المدفوعات بغرض مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نقص في الأغذية لمواجهة الزيادة في تكاليف وارداتها من الأغذية وترحّب بقرار اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي الصندوق حثّ المجلس التنفيذي للصندوق على النظر فوراً في هذه المسألة ؛

١٧ ـ **توصي** بأن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات اللازمة للتنفيذ العاجل لقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٥ (د ـ ٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن التجارة الدولية للأغذية[١٠٤] ؛

١٨ ـ **تسلّم** باستصواب دراسة التدابير الرامية إلى تشجيع زيادة إنتاج الأغذية والتجارة فيها وجعلها أكثر توازناً على الصعيد الإقليمي، وذلك في أوسع إطار للتجارة، وأثر ذلك على حالة الأغذية في البلدان النامية ؛

١٩ ـ **تلاحظ مع شديد القلق** أنه لم يتحقق إلاّ تقدم محدود في سبيل حل المشاكل الطويلة العهد للتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية، تلك المشاكل التي لها تأثير ضار بالصادرات وخاصة صادرات البلدان النامية، والتي يمكن لحلها أن يقدّم مساهمة هامة لتحسين إنتاج الأغذية الشامل في العالم ؛

٢٠ ـ **توصي** بأن يعمد مجلس الأغذية العالمي، وفقاً لولايته، إلى أن يولي اهتماماً متواصلاً لأثر تجارة الأغذية على مستويات الإنتاج الغذائي في العالم، وخاصة فيما يتعلق باقتصادات البلدان النامية، مستخدماً، إلى أقصى مدى ممكن، المدخلات اللازمة التي ينبغي أن توفرها مختلف هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

٢١ ـ **تؤيد تأييداً كاملاً** نداء مجلس الأغذية العالمي الوارد في الفقرة ٢١ من تقريره[١٠٣] لتجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمعدل كاف لتنفيذ عملياته بشكل واقعي، وفقاً لتوصية مجلس إدارته.

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٣٥/٦٩ ـ حالة الأغذية والزراعة في افريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ مع القلق أن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا قد تدهورت خلال العقدين الماضيين تدهوراً شديداً نجم عنه هبوط نصيب الفرد من إنتاج الأغذية وانخفاض متوسط معايير التغذية إلى ما دون مستوى الاحتياجات الأساسية،

وإذ تشير إلى قراراتها : ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان

---

(١٠٤) انظر **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة**، المجلد الأول، **التقرير والمرفقات**، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.II.D.14)، الجزء الأول، الفرع ألف.